صور الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير (المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك أُنموذجاً)

الدكتور ساهر حمد مسلم القرالة

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الزرقاء، الأردن

الملخص: تهدف هذه الدراسة الوقوف على صور الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير، إذ إن للتقديم والتأخير أثراً بيِّنا في الفصل بين المتلازمات النحوية؛ ذلك أن الأصل يقتضي ترتيبا معينا لورودها، كأن يرد الفعل أولا، ومن ثم الفاعل، ومن ثم المفعول به، كذلك المبتدأ، ومن ثم الخبر، إلا أنه قد يطرأ ما يغير هذا الترتيب المعياري، بأن يتقدم ما حقه التأخير، ويتأخر ما حقه التقديم، من خلال ما يسمى بالتقديم والتأخير، مضيفاً إلى الجملة معاني أخر، غير التي ترد لو وردت الجملة على الأصل.

الكلمات المفتاحية: *التقديم والتأخير، المتلازمات النحوية، الفصل، المسند والمسند إليه.*

تاريخ استلام البحث 2013/3/27، وتاريخ قبول البحث 2013/8/14

المقدمـــــــة:

تمتاز اللغة العربية عن غيرها من اللغات بعدد من السَّمات، والميزات التي جعلتها تتبوأ هذه المنزلة الرفيعة بين قريناتها من اللغات الأخريات، الأمر الذي دفع العلماء قديما وحديثا إلى تناول جوانب هذه اللغة بالدراسة، والبحث؛ للوقوف على كنهها، وجمالياتها، التي لم تقتصر على جانب معين من جوانبها، وإنما جاءت شاملة لجوانبها كلها، ولعل صفة الترابط بين عناصرها – وهو ما يسمى بالأزواج، أو المتلازمات – من أبرز تلك السِّمات التي تمتاز بها هذه اللغة، فضلا عن كثير من الميزات التي جعلتها في مصاف اللغات الأخريات.

تتَّحدُ كثير من أبواب النحو في هذه اللغة في علاقات ترابطية، تكاد تكون شبه افتقارية، حيث إنَّ وجود الأول يقتضي وجود الآخر ضمنا، أو نصَّاً، كما هو الحال بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، والنعت والمنعوت، والصلة والموصول، والجار والمجرور، وما إلى ذلك من متلازمات، لكنَّ طبيعة هذه العلاقة قائمة على طبيعة الترابط بين تلك المتلازمات، فكلما كانت العلاقة الجامعة بين تلك المتلازمات علاقة مجاورة، كانت العلاقة قوية، وذلك أن وجود الأول يقتضي وجود الآخر، حيث لا يتم المعنى إلا بهما معا، كما هو الحال بين الجار والمجرور، والنعت والمنعوت، والصلة والموصول، عندئذٍ يصعب الفصل بينهما؛ لأن الفصل بينهما يعني الفصل بين شقي الكلمة الواحدة، وذلك محالٌ، ولكن إذا كانت العلاقة الجامعة بينهما علاقة اقتضاء، أي أن الأول يقتضي وجود الآخر، عندئذٍ تكون الرابطة بينهما أقل قوة منها في القسم الأول، لذلك يسهل الفصل بينهما، كما هو الحال بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، إذ إن وجود الأول يقتضي وجود الآخر، ولكن لا يُلزمُ به؛ وذلك أن وجود أحدها يدل على الآخر.

لذلك تناولت في هذا البحث صور الفصل بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير، مقتصرا في ذلك على المسند، والمسند إليه، وما أصلهما كذلك؛ من باب الاختصار، وعدم الإطالة، فالموضوع طويل، وشائق، وهو بحاجة إلى دراسة موسَّعة، فالتقديم والتأخير من سمات العربية الباهرة، التي تُعطي المتكلم حرية التعبير، وعدم التقيد بمنهج واحد في التعبير عن الفكرة، وهذا ما يدل خير دلالة على قوة اللغة العربية، وتحررها من قيود التعبير المفروضة على المتكلم في اللغات الأخريات، وهذا ما يجعل لدى المتكلم القدرة على التعبير عن الفكرة الواحدة بأكثر من قالب لغوي، مصحوبا في كل مرة بمعنى جديدٍ يتلقاه السامع، ولكن كل هذا يتم في حدود قواعد، وضوابط تفرضها طبيعة اللغة.

أما عن سبب اختياري لهذا الموضوع؛ فهو لأنه لم يُطرق من قبل، وإن كانت هنالك مجموعة من الإشارات قديما، وحديثا إلى الموضوع، ولكن عملية الربط بين التقديم والتأخير، وأثره في الفصل بين المتلازمات النحوية، لم يتعرض لها أحد من قبل، لا سيما أن طبيعة الفاصل تقوم بدور كبير في عملية الفصل بين هذه المتلازمات، فإن كان الفاصل أجنبيا عن العامل، فهذا يعني أن الفصل ليس جائزا، وهو ما سأرجئ الحديث عنه في بحث آخر –

بإذن الله تعالى – أما إن كان الفاصل بين المتلازمات ليس أجنبيا فيعدُّ الفصل حينئذٍ جائزا، وهو ما سلطت عليه الضوء في هذا البحث، ومن هذه الإشارات إلى الموضوع لدى علمائنا ما أورده سيبويه في الكتاب، وابن جني في الخصائص تحت باب (الفروق والفصول)، إذ تناول فيه قضايا عامة عن الفصل، وكذلك ابن السراج في (الأصول)، وابن هشام الأنصاري في (أوضح المسالك)، والأزهري في (شرح التصريح)، والسيوطي في (الهمع)، وغيرهم ممن أُثبتت أسماؤهم في متن هذه الدراسة، وكذلك الحال لدى الدارسين المحدثين، إذ لم أعثر على دراسة متخصصة بهذا الموضوع، سوى بعض الإشارات البسيطة التي جاءت مبثوثة في بعض الدراسات المتعلقة بالتقديم والتأخير، والتي لا تمت للموضوع بصلة، ومنها الدراسة التي أعدَّتها الطالبة (غادة البواب) وهي رسالة ماجستير، صادرة عن قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة، ولم تنشر بعد، عن التقديم والتأخير في المثل العربي، كذلك الدراسة التي أعدها الطالب (صالح محمد اشتيوي)، وهي أيضا رسالة ماجستير غير منشورة، صادرة عن قسم اللغة العربية في جامعة اليرموك، عن التقديم والتأخير في المفعول المطلق، كذلك بحث مقدم من (عبد العزيز موسى) عن الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة)، كذلك مقالة لـــ(صالح الشاعر) لا تتجاوز ثلاث صفحات على الشبكة العنكبوتية بعنوان (ظاهرة الفصل والاعتراض في النحو العربي).

أما عن المنهج الذي اعتمدته في هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على رصد هذه الظاهرة، ومن ثمَّ تحليلها. أما المراجع المعتمدة في الدراسة فهي مزيج من القديم، والحديث؛ ليكون القارئ على إلمام بهذه الظاهرة لدى القدماء، والمحدثين، وهي ما حاولت تبيانه في ثبت المراجع. أما عن محتويات الدراسة، فقد بدأتها بالتعريف اللغوي والاصطلاحي لمفاهيم: الفصل، والتلازم، والتقديم، والتأخير، بعد ذلك شرعت في عرض صور من الفصل الجائز في المتلازمات النحوية، في المسند، والمسند إليه، وما أصله كذلك؛ ليكون القارئ على وعي تام بهذه الظاهرة، بعد ذلك أبرزت النتائج التي توصلت إليها، وختمتها بقائمة المصادر، والمراجع التي أفدت منها في إعداد هذه الدراسة.

وبعد فإني لا أدَّعي الكمال لهذا العمل، لا سيما أننا بشرٌ لم نبلغ حدَّ الكمال، نُصيب، ونُخطئ، فإن أصبْتُ فمن الله، وإن أخطأت فحسبي أنني اجتهدت، والله ولي التوفيق.

التَّلازم لغة واصطلاحا:

بداية لابدَّ من التعريف بمصطلح (التلازم)؛ كون الدِّراسة تدور حوله، فهي تبحث في صور الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير (المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك أنموذجا)، إذ إنَّ كثيرا من أبواب النحو ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا المصطلح (التلازم)، كما هو الحال في الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، وغيرها من المتلازمات، التي لا يوجد أحدها إلا بوجود الآخر ضمناً أو نصاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد استعراضي للمعاجم العربية القديمة، فإني لم أجد منها ما تعرَّض لهذا المصطلح بشكل صريح بمفهومه المتعارف عليه لدينا في النحو العربي، فقط كانت مجرد إشارات مفهومية، وليست اصطلاحية، من خلال استخدامه في توضيح قضايا، ومفاهيم أخرى، لذلك سأُعرِّج على مفهومه لغة، واصطلاحا؛ ليكون الدارس على وعي بمفهومه منذ البداية.

التلازم لغة: مأخوذ من الجذر الثلاثي (لَزِمَ)، نقول: لَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُه لَزْماً، ولُزُوما، ولازِمَهُ مُلازَمَةً، ولِزاما، والتزَمَهُ وأَلْزَمَهُ إياه، فالتزَمَهُ، ورجلٌ لُزْمَةٌ: يَلْزَمُ الشيءَ فلا يفارقه، ومعنى لِزاما في قوله تعالى: (فقد كَذَّبْتُم فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا) [1]، أي عذابا لازما لكم[2]. ولازَمَهُ مُلازَمةً ولُزُوما، والتَزَمَهُ، وأَلْزَمَهُ إياه فالتزَمه، وهو لُزَمَةٌ كَهُمَزَةٍ، أي: إذا لَزِمَ شيءٌ شيئا لا يفارقه. [3]. واللِّزام الملازمة[4]. وذهب ابن فارس في مقاييسه إلى أنَّ اللام والزاي والميم أصل واحد صحيح، يدل على ذلك مصاحبة الشيء بالشيء دائما. يقال لَزِمه الشيء يَلْزَمَهُ، واللِّزام العذاب الملازم للكفار[5]. أما الكفوي فقد أشار إلى ذلك بقوله[6]: " معنى اللُّزوم للشيء، عدم المفارقة عنه، يقال: لزم فلان بيته إذا لم يفارقه، ولم يوجد في غيره".

التَّلازم اصطلاحا: يعدُّ تعريف الجرجاني لهذا المصطلح أكثر قربا لمعناه الاصطلاحي من تعريفات الذين سبقوه من العلماء القدماء، ولكن تعريفه جاء مشوبا بالجانب الفلسفي أحيانا، وذلك لا يعني أنه بَعُدَ فيه عن المعنى المتعارف عليه لدينا لهذا المصطلح،

---

(1) سورة الفرقان أية 77.

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (711 هـ) ، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، (دت)، مادة (لزم)، ج(541/12).

(3) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(817هـ)، القاموس المحيط، (د ت ط)، ج(1494/1).

(4) الجوهري، إسماعيل بن حماد (393 هـ)، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين - بيروت، ط4/ 1990، ج(307/6).

(5) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د ط)، 1979، مادة (لزم)، ج(6/ 225).

(6) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(1094 هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2/1998، بيروت، ص (795).

جاء في كتاب التعريفات[1]: أن الملازمة المطلقة هي كون الشيء مقتضيا للآخر، والشيء الأول هو المسمى بالملزوم، والثاني هو المسمى باللازم، كوجود النهار لطلوع الشمس، فإن طلوع الشمس مقتضٍ لوجود النهار.

ويرى كذلك أنَّ الملازمة الذهنية هي كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن، أي متى ثبت تصور الملزوم في الذهن، فقد ثبت تصور اللازم فيه، كلزوم البصر للعمى، فإنه كلما ثبت تصور العمى في الذهن، ثبت تصور البصر فيه[2].

نلاحظ من خلال تعريفات الجرجاني لهذا المصطلح أنه كثير القرب من معناه الاصطلاحي، فهو في تعريفاته ركّز على قضية هامة، وهي وجود شيئين يقتضي أحدهما وجود الآخر، صراحة، أو ضمنا، بحيث لا ينفك عنه، وقد مثَّل على ذلك بضرورة وجود النهار بالنسبة لطلوع الشمس، وهذا من باب الصراحة المطلقة، وكذلك العلاقة بين البصر والعمى، فإنه متى تصور الإنسان العمى، تصور ضمنا حاسة البصر، وهذا يعد من باب الملازمة الذهنية، أي متى تصورت الأول تصورت الثاني ضمنا لا صراحة. ولو أمعنا النظر في هذه التعريفات، لوجدناها شديدة القرب من المعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح، الذي اصطلح عليه علماؤنا المحدثون، فالتلازم في الاصطلاح النحوي: يعني وجود شيئين متلازمين يقتضي وجود أحدهما وجود الآخر، بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، كتلازم الفعل للفاعل، والمبتدأ للخبر، والنعت للمنعوت، والمضاف للمضاف إليه، وغير ذلك من المتلازمات النحوية، التي يقتضي وجود أحدها وجود الآخر.

أمَّا في العصر الحديث، فقد تجلت صورة هذا المصطلح بشكل واضح، وجلي، من خلال تعريفات علمائنا المحدثين له، حتى أصبح مصطلح التلازم، أو المتلازمات من المصطلحات النحوية التي لا تخفى على دارسي اللغة، والأدب، ومن هذه التعريفات ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايرة[3] من أن التلازم هو "اتحاد كلمتين، أو أكثر، اتحادا وظيفيا، حتى إنها لتعد كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنى واحدا، تقسيمه يبعده عما أراده المتكلم، فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة، ثم يرتبطان ببؤرة الجملة (الفعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية)".

أما الدكتور يحيى عبابنة[4] فيرى أن التلازم هو "إذا وُجِد الأول الأول فلابد من وجود الثاني، فإذا وُجد الفاعل لابد من وجود الفعل، وكذلك العكس".

أما الباحث فلا يرى ثمة فرقا بيِّنا بين المعنيين اللغوي، والاصطلاحي لهذا المصطلح، فكلاهما مفاده: أن اللزوم، أو التلازم، أو الملازمة تعني وجود أمرين، أو شيئين يرتبطان مع بعضهما برابطة معينة، تقتضي هذه الرابطة، أو هذه العلاقة عدم انفصال أحدهما عن الآخر، لذلك فوجود الأول مثلا يقتضي وجود الثاني، والعكس كذلك.

وبما أن الدراسة تدور حول صور الفصل الجائز بالتقديم والتأخير بين المتلازمات النحوية، لابد إذن من التعريج على مفهوم الفصل، لغة، واصطلاحا، كذلك أنواع الفاصل، الذي يفصل بين المتلازمات، ونظرة القدماء لهذا المصطلح.

الفصل لغة: الفصل بون مابين الشيئين، والجبلين، وهو المفصل. والفصل موضع المفصل من الجسد، والقضاء بين الحق والباطل[5]. الفصل واحد الفصول، وفصلت الشيء فانفصل، أي قطعته، فانقطع. وفصلت الرضيع عن أمه فصالا، إذا فطمته[6]. والفصل المسافة بين الشيئين، والحاجز بين الشيئين، وملتقى كل عظمين في الجسد، والفرع.[7]

الفصل اصطلاحا: من خلال اطلاعي لم أجد من النحاة القدماء من أفرد للفصل تعريفا خاصا به، وإنما ذكروه من خلال توضيحهم، وشرحهم لقواعدهم، على الرغم من وروده واستخدامه بكثرة من النحاة في مصنفاتهم، إذ لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو إلا ذكر فيه بشكل أو بآخر. وفي ذلك يقول علي أبو المكارم[8]: "ولفظ الفصل مستخدم بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه، وأوضح أبعاده، أو كشف عن علاقته باصطلاح الاعتراض".

ولعل السبب وراء ذلك – في عدم إفراد اللغويين تعريفا خاصا لهذا المصطلح – عدم حاجته إلى ذلك؛ لوضوحه، ولو احتاج الأمر

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد بن علي (816 هـ)، كتاب التعريفات، ط1، (دت)، دار الفكر العربي ـ بيروت: ص(158 ـ 159).

(2) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، كتاب التعريفات ، ص (158 ـ 159).

(3) عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، (دت)، عالم المعرفة، ص(189 -190).

(4) عبابنة، يحيى القاسم، تطور المصطلح النحوي، ط1، جدارة، عمان، ص(85).

(5) ابن عباد، الصاحب (385 هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد آل ياسين، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط1/1994، ج(147/8).

(6) انظر الجوهري، الصحاح، ج(68/6).

(7) مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، (د ت ط)، ج(691/2)، انظر في ذلك رضا، محمد، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، (د ت ط)، ج(418/4)، الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني(1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، (د ت ط)، ج(6/8)، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370 هـ) ، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1/ 2001، باب (حدد)، ج (135/12).

(8) أبو المكارم، علي، التفكير النحوي، مطابع دار القلم، بيروت ـ لبنان(د ت ط) 338

إلى مثل ذلك لفعلوا. فالفاصل هو الحاجز، وأي شيء يحجز، أو يفصل بين شيئين متلازمين، أو يرتبطان ببعضهما برابطة معينة، يسمى فاصلا، وبما أن هذا المعنى متداول بكثرة لدى اللغويين، ومنهم النحاة في مصنفاتهم، إذن لا حاجة إلى إفراد تعريف خاص له. ومع ذلك فقد عرَّفه بعض المحدثين بقولهم:[1] "الفصل يكون بوضع لفظ بين لفظين آخرين في الجملة، ينتمي أحدهما إلى الآخر، كأن يكونا متلازمين، أو بينهما أية صورة من صور التضام". وكذلك قالوا فيه:[2] "هو خرق لقرينة التلازم بالمفرد، أي ليس بالجملة". وقال فيه علي أبو المكارم[3]: "فمن الملحوظ أن لفظ الفصل يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة، أو أجزائها المتلازمة المتوالية".

والذي يبدو أنه لا يوجد ثمة فارق بيِّنٌ بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح (الفصل)، فكلا المعنيين يفضي إلى معنى واحد، وهو أن مصطلح الفصل يعني وجود فاصل يفصل بين عنصرين، أو شيئين متلازمين، يرتبطان ببعضهما برابطة من نوع خاص.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن معظم النحاة القدماء تعرضوا لهذا المصطلح، من خلال ذكرهم إياه بصريح العبارة، في أثناء توضيحهم لبعض القضايا، التي انتابها شيء من الفصل، ومن هؤلاء سيبويه[4]، وابن السراج[5]، وابن جني[6]، وأبو البركات الأنباري[7]، وابن يعيش[8] وابن مالك[9]، وابن هشام الأنصاري[10]، وغيرهم كثير، لذلك سأكتفي بالإشارة فقط إلى بعض المواضع التي ورد فيها هذا المصطلح في مصنفات هؤلاء العلماء؛ من باب الاختصار، وعدم الإطالة، ومن أراد الاستزادة، فليعد إليها في مظانها.

ولا بد من التنويه أيضا، إلى أن النحاة عندما أجازوا الفصل بين المتلازمات نظروا إلى العلاقة التي تربط هذه المتلازمات، فإن كانت العلاقة بين هذه الأزواج المتلازمة علاقة اقتضاء، أي أن وجود الأول يقتضي وجود الثاني، كما هو الحال بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، كانت عملية الفصل بينها أيسر وأسهل؛ وذلك أنه يجوز حذف أحد هذه المتلازمات، ويبقى الثاني دالا عليه، أو تقديره من خلال السياق، وعلى العكس من ذلك فكلما كانت العلاقة بين المتلازمات علاقة مجاورة، بحيث لا يتم الأول إلا بوجود الثاني، كما هو الحال بين الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، عندئذٍ تصبح عملية الفصل أكثر تعقيدا؛ ولعل السبب في ذلك أنك عندما تفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو بين الجار والمجرور، فكأنك تفصل بين شقي الكلمة الواحدة، وهذا أمر غير مستحب، وليس سهلا، يقول ابن جني في ذلك[11]:"وعلى الجملة فكلما ازداد الجزآن اتصالا، قوي قبح الفصل بينهما".

أما نوع الفاصل الذي يفصل بين هذه المتلازمات، فيرى النحاة أنه على نوعين: أجنبي، وغير أجنبي. أما الأجنبي: فهو الفاصل الذي لا علاقة له بالعامل في الجملة، أي لا يعمل فيه العامل في الجملة، أما الفاصل غير الأجنبي، فهو الفاصل الذي يعمل فيه العامل في الجملة، ولا يكون غريبا عليه. قال ابن السراج:[12] "فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرَّق بينه وبين ما عمل فيه، فنحو قولك: (كانت زيداً الحمى تأخذُ)، هذا لا يجوز؛ لأنك فرقت بين (كان)، واسمها بما هو غريب منها؛ لأن (زيداً) ليس بخبر لها ولا اسمها، ولا يجوز: (زيدٌ فيك وعمرو راغب)، إذا أردت: (زيد فيك راغب وعمرو)؛ لأنك فرقت بين (فيك)، و(راغب) بما ليس منه. وإذا قلت: (زيد راغب نفسه فيك)، فجعلت (نفسه) تأكيدا (لزيد)، لم يجز؛ لأنك فرقت بين (راغب وفيك) بما هو غريب منه، فإن جعلت (نفسه) تأكيدا لما في (راغب) جاز".

---

(1) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط2000/2، ج(118/2).

(2) علي، عبد العزيز موسى، الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (33)، العدد(1)، ص(11).

(3) أبو المكارم، علي، التفكير النحوي، ص (335).

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1983/2، ج(123/1، 176، 179، 164/2، 166، 280).

(5) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1988/3، ج(128/1، 353، 2/ 125، 126، 166، 241، 3/ 270).

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، (د ت ط)، ج(147/1، 256، 330، 335، 342، 2/ 173، 390، 391، 59/3، 256).

(7) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، صيدا ـ دمشق، (د ت ط)، ج(1/ 20، 44، 80، 174، 304، 305، 2/ 427، 431، 435).

(8) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء الموصلي(643هـ)، شرح المفصل، تحقيق:إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2001/1، ج(172/3، 185/2، 94/5).

(9) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الجياني الأندلسي(672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق:محمد عبدالقادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2001/1،ج(130/3، 137).

(10) الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام(761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، ط1979/5، ج(97/1، 99، 102، 77/2، 165، 77/3، 185، 23/4).

(11) ابن جني، الخصائص ج(390/2).

(12) ابن السراج، الأصول في النحو، ج(237/2).

التقديم والتأخير لغة واصطلاحا:

التقديم لغة: يقال تقدَّمه، وتَقَدَّم عليه، واستقدَم، وقدَّم قومَهُ يقدِّمَهُم، ومنه قادِمة الرَّحلِ: نقيضُ آخرتِهِ... ومنه مقدِّمة الجيش: للجماعة المتقدِّمة، ومنه أيضا الإقدام في الحرب[1]. التأخير لغة: يقال: "مضى قُدُماً، وتأَخَّر أُخُراً، فالمؤخِّر هو الذي يؤخِّر الأشياء فيضعها في مواضعها، وهو ضد المقدِّم، والأُخُرُ ضد القُدُمِ، والتأخُّر ضد التقدُّم... ومؤَخَّر كل شيء: خلاف مقدَّمِه[2]. أما التقديم والتأخير اصطلاحا فهما: أن تخالف عناصر التركيب الجملي الترتيب الأصلي الذي ينبغي أن تكون عليه، وفق ما هو معروف، ومتفق عليه لدى علماء اللغة، كأن يتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر، و يتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم، يقول الصاحبي في فقه اللغة[3]: "من سُنن العرب تقديم الكلام، وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم".

وتعد ظاهرة التقديم والتأخير في العربية من أبرز الأدلة على شجاعة العربية، وعدم جمودها، واقتصارها على نوع واحد من التعبير، لهذا لاقت هذه الظاهرة اهتماما، وعناية كبيرة من علمائنا[4] علمائنا[4] القدماء، حيث لا تكاد تفتح مصنفا من مصنفاتهم إلا وتجد وتجد حديثا مطوَّلاً عن هذه الظاهرة: أسبابها، ودوافعها، ومسوغاتها، وأهميتها، وموانعها، فالتقديم والتأخير نوع من التصرف في التركيب، والعدول عن أصل ترتيب عناصره؛ لغايات معينة يقصدها المتكلم[5]، معتمدا في ذلك على قرائن معينة تهدي السامع إلى الأصل، ووصولا بالعبارة إلى دلالات، وفوائد تجعلها عبارة راقية، ذات رونق وجمال. يقول أحمد مطلوب[6]: "التقديم في في العربية لون من ألوان حريتها، وخاصية من خصائصها، وهو من سنن العرب في كلامها؛ لما له من أهمية في دقة التعبير، وحسن الأداء".

وهذا التصرف، وهذه الحرية في التعبير من خلال التقديم والتأخير في الألفاظ، والعبارات، لا يكون اعتباطا لغير علَّة، ولو كان الأمر خلافا لذلك، لكان في ذلك جور على التركيب، والمعنى، وإفساد للكلام بأسره. لذلك لا عجب أن يحتفي إمام العربية عبد القاهر الجرجاني بهذه الظاهرة بقوله[7]: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان".

والحاكم للترتيب الأصلي بين عنصرين، يختلف إذا كان الترتيب لازما، أو غير لازم، فهو في الترتيب اللازم، يعتمد على مبدأ الرتبة المحفوظة (الثابتة)، كما في المضاف والمضاف إليه، وفي النعت والمنعوت، والجار والمجرور، أما في غير اللازم فيعتمد على مبدأ الرتبة غير المحفوظة (المتنقلة)، كما في المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. يقول محمد حماسة عبد اللطيف في ذلك[8]: "الرتبة هي الموضع الأصلي للعنصر، فيقال: إن المفعول مثلا رتبته التأخير عن الفاعل، والخبر رتبته التأخير عن المبتدأ، والفاعل رتبته التأخير عن فعله، وأما التقديم والتأخير، فلا يكون إلا بالنظر إلى النِّيَّة الأساسية التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة؛ وذلك أن بناء الجملة قد يُلزم باتباع الرتبة في مواضع مقررة، ويتيح الحرية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى، ومدار ذلك كلُّه هو الترابط، ومقتضيات السياق".

الأصل في الجملة العربية أنها تتكون من ركنين أساسيين، هما: المسند، والمسند إليه، وهما عمدة الكلام، والبؤرة التي يدور حولها حديث المتكلم، وما تجاوز ذلك يعد من باب الفضلة، التي تأتي لتتميم الكلام، وتوضيحه، ولكن هذا لا يعني أنَّ الفضلة يمكن الاستغناء عنها في كل الأحوال، ففي كثير من الأحوال لا يتم معنى الكلام إلا بوجودها؛ وإنما سميت بذلك؛ لأنها ليست من باب المسند، والمسند إليه. ولعل مايسوِّغ عملية الفصل بين المسند والمسند إليه، بالتقديم والتأخير، إنما هو طبيعة العلاقة التي تربط بينهما ــ كما ذكرنا سابقاــ فبما أن العلاقة الرابطة بين المسند والمسند إليه، علاقة اقتضاء، حيث إن وجود الأول يقتضي وجود الثاني، وبما أنهما يؤلفان تركيبا واحدا، ويؤديان معنى كاملا، ومستقلا، وهما ركنان مستقلان من حيث الوظيفة النحوية، ومتلازمان من حيث الاقتضاء، لذلك جاز الفصل بينهما بشكل أيسر من تلك المتلازمات، التي ترتبط فيما بينها برابط الاقتضاء، والمجاورة معا، كما هو الحال في الجار والمجرور، والمضاف و المضاف إليه، حيث إن

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قدم)، ج (465/3).

(2) المصدر نفسه، مادة (أخر)، ج(11/4).

(3) ابن فارس، أبو الحسين أحمد فارس، (395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، (د ت ط)، ص(244).

(4) انظر الكتاب، سيبويه، ج(1/34، 42، 45، 55، 56، 80)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/2000، ج(1/ 333)، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د ت ط)،ج(102/4، 109، 169، 170)، ابن جني، الخصائص، ج(2/382، 386، 390، 404)، ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص(244)، ابن يعيش، شرح المفصل، ج(235/1).

(5) انظر الخوالدة، صالح محمد شتيوي، التقديم والتأخير في الجملة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، 2009، ص(43- 46)،

(6) مطلوب، أحمد، بحوث لغوية، دار الفكر، عمان، (د ت ط)، ص(41).

(7) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (471 هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي - بيروت، (د ت ط)، ص(96).

(8) عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب - القاهرة، ص (93).

طبيعة العلاقة الرابطة بين هذه الأزواج، لا تسمح بالفصل بينها؛ ذلك أنَّ تركيبها تركيب إضافة' لذلك هما كالمفردة الواحدة، التي لا ينفك أحد أجزائها عن الآخر، لهذا فعملية الفصل بين أجزاء هذه المتلازمات تعد أكثر صعوبة من غيرها.[1].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن علماءنا الأقدمين قد حددوا التلازم الترتيبي في جملة المسند، والمسند إليه، وذلك حسب نوع الجملة الإسنادية، وفق الترتيب الآتي:

فإن كانت الجملة الإسنادية فعلية، عندئذٍ يأتي الفعل أولا، ثم يتبعه الفاعل، وإن جوَّز الكوفيون[2] خلاف ذلك، أما إن كانت الجملة الإسنادية اسمية، فيأتي المبتدأ أولا، ثم يتبعه الخبر، ويتضح ذلك من خلال قول ابن السراج[3]: "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدا".

ومن صور الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير في المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك:

الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به:

من المعروف أن رتبة الفاعل تقتضي التقدم على المفعول به، ورتبة المفعول به، تقتضي التأخر عن الفاعل، وبما أن اللغة العربية تمتاز بالمرونة، والسَّعة، فقد أجازت، بل أوجبت حالات تخالف هذا الأصل، من خلال عدم التقيد بالترتيب المعياري للجملة العربية، كأن يتقدم المفعول به، الذي الأصل فيه التأخير عن الفاعل، الذي الأصل فيه التقديم؛ ذلك أن مجيء الجملة على الأصل في بعض الحالات، أي أن يتقدم الفاعل، ويتأخر المفعول به، يؤدي إلى خلل في المعنى، لذلك فرضت علينا طبيعة اللغة هذا التقدم المخالف للقاعدة المعيارية، عندئذٍ، يكون المفعول به فاصلا بين ركنين أساسين من أركان الجملة، وهما: الفعل، والفاعل، أي المسند، والمسند إليه، وهذه الحالات[4] التي أوجب فيها أن يتقدم المفعول به به على الفاعل هي:

- أن يكون المفعول به ضميرا متصلا، والفاعل اسما ظاهرا، نحو: يجمعُنا تراثٌ واحدٌ.
- أن يتصل بالفاعل المؤخر ضمير يعود على المفعول به المقدَّم، نحو: يزرعُ الأرضَ فلاحُوها.
- أن يكون الفاعل محصورا في المفعول به، نحو: إنَّما هَذَّبَ النَّاسَ الدِّينُ القويمُ.

ومثال الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به قوله تعالى[5]: (يومَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِيْنَ مَعْذِرَتُهُم)، حيث فصل المفعول به المقدم (الظالمين)، بين الفعل (ينفع)، والفاعل المؤخر (معذرتهم)، ولعل ما سوَّغ هذا التقدم أنه اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، وبما أن الضمير عائد على اسم متقدم في اللفظ، متأخر في الرتبة، فقد أجازت القاعدة المعيارية صحة ذلك، ومما قوَّى ذلك أيضا أن الفاصل في هذا المثال لا يعد أجنبيا، بل هو معمول للفعل (ينفع)، ويمكن القول إن الهدف من وراء تقديم المفعول به على الفاعل في هذه الآية، ليكون فاصلا بين المتلازمين (الفعل والفاعل)، الأهمية؛ وذلك لبيان عدم تقبل الله سبحانه وتعالى من الظالمين أي نوع من الأعذار التي يعتذرون بها يوم القيامة؛ لأنها واهية، وغير مقبولة.

وقد جوَّز بعض النحاة[6] وهم: الأخفش، وابن جني، وأبو عبدالله الطُوال، وابن مالك، مجيء الترتيب في مثل هذه الحالة على الأصل، في لغة الشعر دون النثر، كأن نقول: (يومَ لا ينفعُ معذرتُهُم الظالمينَ)، وحجتهم في ذلك الضرورة، مع أن في ذلك مخالفةً للأصل المتعارف عليه، وهو عدم جواز عودة الضمير على اسم متأخر في اللفظ، وفي الرتبة، ولكن يبدو أن المجيزين اعتمدوا في رأيهم هذا على قول الشاعر[7]:

جَــزَى ربُّهُ عَنِّي عَــدِيَّ ابنَ حَاتِمٍ جَزَاء الكِلابِ العَاوياتِ وقد فَعَل

ففي البيت جري على الأصل، من خلال تقدم الفاعل (ربه)، وتأخر المفعول به (عدي)، على الرغم من اتصال الفاعل المقدم بضمير يعود على المفعول به المؤخر، وفي ذلك خرق واضح للقاعدة المتعارف عليها لدى النحاة، من عدم إجازة عودة الضمير على اسم متأخر في اللفظ، وفي الرتبة، ولعل الضرورة هي ما سوّغ ذلك.

قال أبو الحسن الأشموني[8]: "وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر، وهو الحق، والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر".

---

(1) انظر علي، عبد العزيز موسى، (الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة)، بحث مقدم لمجلة (دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد، 33، العدد/1، ص(10).

(2) انظر الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(78/2 - 80).

(3) ابن السراج، الأصول: ج(58/1).

(4) انظر في ذلك الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج(628/1-629).

(5) سورة غافر آية: 52.

(6) انظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج(415/1-416)، الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك،ج(112/1)، انظر ابن جني، الخصائص، ج(293/1).

(7) البيت مختلف في نسبته، فهو للنابغة الذبياني، ولأبي الأسود الدؤلي، و لعبد الله بن هارق في الأزهري، شرح التصريح، ج(416/1)، ولأبي الأسود الدؤلي في الأنصاري، أوضح المسالك، ج(112/2)، وللنابغة في ابن جني، الخصائص، ج(300/1).

(8) انظر الأشموني، أبو الحسن نور الدين(900هـ)،شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إشراف، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1998/1، ج(410/1).

ومن الفصل بالمفعول به بين الفعل والفاعل قوله تعالى:[1] (إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللهُ فَلا غَالِبَ لَكُم). فقد فصل المفعول به (الضمير المتصل الكاف)، بين المتلازمين الفعل المضارع (ينصر)، والفاعل الاسم الظاهر لفظ الجلالة (الله)، حيث فرضت القاعدة تقدمه، على الرغم من أن الأصل يقتضي تقدم الفاعل على المفعول به، ولعل السبب وراء ذلك أن المفعول به جاء في الآية الكريمة ضميرا متصلا، والفاعل اسما ظاهرا، ومتى ما كان الترتيب على هذه الشاكلة، وجب تقدم المفعول به على الفاعل؛ لأن المعنى والسياق يقتضيان ذلك، يقول السيوطي في ذلك[2]: "ويجب الخروج عن الأصل إذا كان المفعول ضميرا، والفاعل ظاهراً، لما ذكرنا، نحو، (ضربني زيدٌ)، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله".

ومن ذلك قول الشاعر[3]:

ذا بَلَـــغَ الفِطَـــامَ لنـــا رَضِيْعٌ تَخِـــرُّ لـــه الجبابـــرُ ساجدينا.

حيث فُصِل في هذا الشاهد بين المتلازمين (الفعل، والفاعل)، وهما: (بلغ)، و(رضيع)، بالمفعول به، وهو (الفطام)، والأصل يقتضي أن يرد الترتيب على النحو الآتي، (إذا بلغَ رضيعٌ لنا الفطامَ)، ولكن لما وجد الشاعر نفسه مضطرا إلى مثل هذا الفصل؛ لإقامة الوزن، لم يتردد في ذلك، حيث إن البيت على البحر المتقارب، فعندما يقدم، ويؤخر في الألفاظ يستقيم الوزن، وعلى العكس من ذلك، – أي لو التزم بالأصل – لانكسر الوزن. ومما جوَّز هذا الفصل، وقوَّاه أيضا كون الفاصل الذي فصل بين المتلازمين (الفطام) ليس بأجنبي عن العامل (بلغ)، فهو معمول لذلك العامل، لذلك عُدَّ الفصل جائزا، ومستساغا، وبما أن المقام الذي تحدث فيه الشاعر مقام مدح، وثناء على قومه، فكان المعنى الذي يقصده أكثر قوة، على هذه الشاكلة، أي من خلال التقديم والتأخير في الألفاظ، ولو جاء على الأصل، لكان المعنى أقل تأثيرا في النفس مما هو عليه بعد التقديم والتأخير، فهو يريد أن يقول: بأن قومه أناس ذوو مكانة، وهيبة بين الناس، فالناس يقدرونهم ويجلونهم جميعا، بل حتى ما هو أبعد من ذلك، وهو الصغير من أبناء قومه، الذي لا يزال في مهده، ولم يبلغ مرحلة الفطام، فإنهم إذا ما رأوه انحنوا له إجلالا وإكبارا، كبيرهم قبل صغيرهم.

ومن الأمثلة أيضا على الفصل بين المسند (الفعل)، والمسند إليه (الفاعل) بالمفعول به، في أسلوب الحصر قول الشاعر، دعبل الخزاعي[4]:

ولمَّـــا أَبـــى إلاَّ جِمـــاحـــاً فُـــؤَادُهُ ولم يسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ.

حيث قدَّم المفعول به (جماحا)، على الفاعل (فؤاده)، وذلك أنه في سياق حصر، ولو جاء الترتيب على الأصل لاختل المعنى. هذا وتجدر الإشارة إلى أن البصريين، والكسائي، والفراء، وأبا البركات، أجازوا تقدم المفعول مع (إلا) على الفاعل[5]؛ لأنه إن تأخر تغير المعنى المقصود من الحصر، وكذا في (إنما)؛ فقولنا: (إنما ضرب زيدٌ عمرا) يختلف عن قولنا: (إنما ضرب عمرا زيدٌ)، يقول السيوطي في ذلك[6]: "(إنما ضرب عمرا زيد)، أي: لا ضارب له غيره، وقد يكون لزيد مضروب آخر، و(إنما ضرب زيد عمرا)، أي: لا مضروب له غيره، وقد يكون لعمرو ضارب آخر". وقد يكون الهدف من وراء التقديم والتأخير هنا؛ موسيقى البيت، ذلك أن البيت على البحر الطويل، فوزنه يستقيم من خلال التقديم والتأخير، وقد يكون المراد من التقديم هنا إبراز أهمية المتقدِّم؛ أي لبيان الحال التي عليها فؤاده، لذلك فصل الشاعر بالمفعول به بين الفعل والفاعل؛ لتأدية المعنى المقصود، والأمثلة على ذلك ثرَّة، ولا يتسع المقام للوقوف عليها كلها.

الفصل بين الفعل والفاعل بالتمييز:

ذهب النحاة[7] إلى أنه لا يجوز تقدم التمييز على عامله إذا كان عامله اسما جامدا، نحو، (اشتريت رطلا زيتا)، أو كان عامله فعلا جامدا، نحو (ما أحسنه رجلا!)؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه، وندر تقدمه على الفعل المتصرف، واتفق جميعهم[8] على جواز تقدم التمييز على المميز إذا إذا كان العامل متقدما، نحو: (طاب نفساً زيدٌ).

فقد فصل التمييز (نفساً) بين الفعل المتصرف (طاب)، و فاعله (زيدٌ)؛ ولعل مسوغ ذلك أنَّ العامل المتصرف جاء متقدما على التمييز، كذلك مجيء الفاصل معمولا لذلك العامل، أي ليس بأجنبي

(1) سورة آل عمران، آية رقم (160).

(2) انظر السيوطي، جلال الدين(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق:أحمد شمس الدين، ط/19981، دار الكتب العلمية، بيروت، ج(516/1).

(3) انظر البيت في عكّاوي، رحاب، شرح ديوان عمرو بن كلثوم، شرح وتحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر، بيروت، ط1996/1، ص(109)، وانظره أيضا في حرب، طلال، شعر عمرو بن كلثوم، إعداد: طلال حرب، دار العالمية، بيروت ـ لبنان، ط1993/1، ص(40)، وورد فيه (إذا بلغ الرضيع لنا فطاما).

(4) انظر البيت في ديوان الخزاعي: دعبل بن علي، الديوان، تحقيق: إبراهيم الأميوني،ط1، (دت)، منشورات محمد علي بيضون، دار الفكر العلمية ـ بيروت، ص(157)، الأشموني، شرح الأشموني، ج(406/1).

(5) انظر الأزهري، شرح التصريح، ج(412/1)

(6) انظر السيوطي، الهمع، ج(516/1).

(7) انظر الأشموني، شرح الأشموني،ج(410/1).

(8) انظر في ذلك الشافعي، محمد بن علي الصبان(1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1997/1، ج(296/1)، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين(616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر ـ دمشق، ط1995/1، ج(301/1).

عنه، فهذا التمييز منقول عن فاعل، فالأصل في هذه الجملة هو (طابت نفسُ زيد). قال السيوطي في ذلك[1]: "يجوز توسط التمييز بين الفعل، ومرفوعه بلا خلاف".

الفصل بين الفعل والفاعل بالمستثنى:

اختلف النحاة[2] في عامل النصب في الاسم المستثنى، فبعض الكوفيين ذهب إلى أنه منصوب بـــ (إلا)، ووافقهم في ذلك أبو العباس المبرد، وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، أما عامة البصريين فذهبوا إلى أنه منصوب بالفعل، أو بمعنى الفعل بتوسط إلا.

وعلى ذلك فعندما يتقدم المستثنى على المستثنى منه على رأي البصريين، ويفصل بين الفعل والفاعل، يعد حينئذٍ هذا الفصل جائزا؛ وذلك أن الفاصل (المستثنى) ليس أجنبيا، بل هو معمول لذلك العامل، وذلك نحو: (قام إلا زيداً القومُ)، و(خرج إلا بعيراً القومُ)، حيث إن (زيداً)، و(بعيراً) منصوبان بالفعل المقدر، وهو (استثني)، لذلك فهذان الفاصلان اللذان فصلا بين الفعل والفاعل معمولان للفعل المقدَّر، لهذا عُدَّ الفصل في مثل هذه الحالة جائزا. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل الجائز لا يقتصر فقط على الاستثناء التام المثبت، بل إنه يجوز أيضا في الاستثناء التام المنفي[3].

الفصل بين الفعل والفاعل بالحال:

الحال فضلة حكمها النصب، تبين هيئة صاحبها وقت حدوث الفعل على الأغلب[4]، وناصبها ما نصب المفعول به، أو المشبه به، المشبه به، أو الظرف[5]، وللحال مع عاملها حالات بينتها مطولات النحو[6] منها: جواز تقدمها على عاملها، أو تأخرها عنه، ولا يكون ذلك إلا عندما يكون عاملها متصرفا، وذلك نحو: (جاء زيدٌ راكباً)، ولعل هذا المثال ما يهمنا في هذه القضية، إذ إنه يجوز في الحال في هذا المثال أن تتقدم على صاحبها، عندئذٍ تتوسط بين الفعل، والفاعل، فتكون فاصلا جائزا؛ وذلك أن هذا الفاصل لا يعد أجنبيا عن العامل، بل هو معمول لذلك العامل. ومن ذلك أيضا قول الشاعر، وهو طرفة بن العبد[7]:

تَطِيْرُ فُضَاضاً بينهم كُلُّ قَوْنَسٍ وتَتْبَعُها منهم فَراشُ الحواجِبِ.

فقد تقدمت الحال (فضاضا)، على صاحبها (كل قونس)؛ عندئذٍ فصلت بين الفعل (تطير)، والفاعل (كل قونس)، ولعل مسوغ هذا الفصل بين المتلازمين بالتقديم والتأخير، هو أن الحال قد تأخرت عن العامل فيها (تطير)، ومتقدمة على صاحبها المرفوع (كل قونس)، فالنحاة[8] على أن الحال متى ما تأخرت عن العامل فيها، وكان صاحبها مرفوعا ظاهرا، جاز عندها التقدم، لتكون فاصلا بين الفعل والفاعل، وقد يكون السبب وراء ذلك، إقامة الوزن، فالبيت من الطويل، ولو ورد على الأصل لاختل الوزن، وانكسر. وهذا أيضا من الفصل الجائز، حيث إن الفاصل ليس بأجنبي عن العامل في الحال وهو الفعل (تطير). ومن ذلك أيضا قوله تعالى[9]: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيْفَةً موسى). حيث فُصل بالحال (خيفة)، بين الفعل العامل (أوجس)، والفاعل (موسى)، من خلال التقديم والتأخير، ولو وردت الآية على الأصل لكان الترتيب على النحو الآتي: (فأوجس موسى من نفسه خيفة)، ولعل الهدف من التقديم للحال هنا أهميتها. والبصريون[10] أجازوا تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب، سواء أكان صاحبها مظهرا أم مضمرا؛ وذلك أن النية في الحال التأخير عن صاحبها: فلا يكون إضمارا قبل الذكر. وربما أنه لما كان المقام في هذه الآية لإظهار الخوارق على يديّ (موسى) أُفهم أنه وقع الخوف في نفس أحد غيره، فكان المقام للاهتمام بالمتعلق، فلذلك قال: (في نفسه)[11]. هذا ويرى الزركشي[12] أن للتأخير حكمة أخرى، وهي أن النفس تتشوق لفاعل (أوجس)، فإذا جاء بعد أن أُخر وقع بموقع.

الفصل بين المبتدأ والخبر وما أصلهما كذلك بالتقديم والتأخير:

المبتدأ والخبر ركنان متلازمان، حيث إن وجود الأول يقتضي وجود الآخر، لذلك فالتلازم بينهما تلازم اقتضاء، لا تلازم مجاورة،

(1) انظر السيوطي، الهمع ، ج(267/2).

(2) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج(260/1 - 261).

(3) انظر الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(2/ 233، 235).

(4) انظر عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة(د ت ط)، ص (455).

(5) انظر السيوطي، الهمع، ج(223/2)، انظر الهاشمي، السيد أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر- بيروت، ط2006/3، ص(182-183).

(6) انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج (259/2– 263)، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج(285/2–293)، ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين (769هـ)، شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر، (دط)،2001، ، ج(513/2– 516).

(7) انظر البيت في ديوان النابغة، زياد بن معاوية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977 (د ط)، ص(18)، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ف ض ض)، ج(206/7)، ابن مالك، شرح التسهيل ج(257/2).

(8) انظر في ذلك الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(686هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار عالم الكتب، القاهرة، ط2000/1 ج(68/2)، السيوطي، الهمع، ج(236/2).

(9) سورة طه، آية رقم (67).

(10) انظر الإستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(69/2)

(11) المسيري، منير محمود، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، مكتبة وهبة - القاهرة، ط2005/1، ص(485).

(12) المصدر نفسه، ص(485).

شأن كثير من المتلازمات في اللغة، كما هو الحال في الجار والمجرور، والنعت والمنعوت، والصلة والموصول، ومع ذلك فهذا التلازم الواقع مابين المبتدأ والخبر لا يعني وقوعهما دائما متتاليين، أي المبتدأ أولا، ثم يتبعه الخبر، لكن قد يعتري هذا الترتيب بعض المتغيرات، كأن يتقدم الخبر مثلا على المبتدأ لسبب ما، وقد يحذف المبتدأ، أو الخبر، ويدل الآخر على المحذوف، وقد يفصل بينهما فاصل لسبب ما، شأنهما في ذلك شأن بقية الأزواج المتلازمة في اللغة، ومن ذلك:

الفصل بين المبتدأ والخبر بالحال:

قد تفصل الحال، التي الأصل فيها التأخر عن صاحبها، بين المبتدأ والخبر، ولكن يشترط في هذا التقدم للحال أن يكون صاحبها نكرة، ولعل هذا أحد مسوغات[1] تقدم الحال على صاحبها، إذ إن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، ولكن إذا جاء صاحب الحال نكرة، جاز حينئذٍ أن تتقدم على صاحبها؛ ولعل مسوغ هذا التقدم، هو إزالة اللبس بين الحال والنعت، حيث إن الحال في الأصل نعت، ولإزالة اللبس بينهما، فقد أُجيز أن تتقدم الحال على صاحبها، لأن النعت لا يجوز أن يتقدم على المنعوت، لذلك فُصِل بينهما من خلال التقدم للحال، ومثال ذلك: (في الدار جالسا رجل)[2]. فقد تقدمت الحال (جالسا)، على صاحبها النكرة المبتدأ (رجل)، عندئذٍ فصلت بين المبتدأ المؤخر (رجل)، والخبر المقدم شبه الجملة (في الدار)؛ ذلك أن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا. قال محي الدين عبد الحميد:[3] "ولهذا تجد المسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة، المدار فيها على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة، انظر مثلا إلى تقدم الحال على صاحبها النكرة، فإن السر في هذا هو أن النعت لكونه تابعا لا يجوز أن يتقدم على المنعوت، فإذا تقدم ما قد يظن نعتا، زال بتقدمه هذا التوهم لهذا السبب". ومن ذلك قول الشاعر[4]:

وبِالجِسمِ مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإِنْ تَسْتَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ

فقد فصلت الحال(بينا) بين المبتدأ، والخبر، (بالجسم شحوب)، بالتقديم والتأخير، حيث تقدمت الحال النكرة (بينا) على صاحبها النكرة (شحوب)، ولعل مسوغ ذلك مجيء صاحب الحال نكرة، إذ إن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه كالمبتدأ حقه أن يكون معرفة[5]، فلما خالف هذا الشرط، تقدمت الحال عليه. ولأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا، لأنها لو لم تعرب حالا، لأدى ذلك إلى اللبس بين النعت، والحال، وبما أن النعت من التوابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على متبوعه، لذلك كان لا بد من أن تعرب هذه الصفة المتقدمة حالا؛ خشية اللبس، وهناك مسوغ آخر للفصل بالحال بين المبتدأ والخبر في هذا الشاهد، وهو الضرورة الشعرية، فالشاهد من الطويل، ويستقيم وزنه من خلال الفصل بين المبتدأ والخبر بالحال بالتقديم والتأخير، وينكسر الوزن لو ورد على الأصل، وقد يكون مسوغ التقديم للحال في هذا الشاهد الأهمية.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر[6]:

لِمَيَّـــةَ مُوْحِشــاً طَلَــلُ يَلُـــوحُ كأَنَّـــهُ خِلَــلُ.

فقد تقدمت الحال (موحشا)،على صاحبها النكرة (طلل)، وهو مبتدأ مؤخر، لذلك فصلت بين المبتدأ المؤخر (طلل)، والخبر المقدم (لمية)، إذ إن البيت على الترتيب الأصلي يكون على الصورة الآتية: (لميةَ طللٌ موحشٌ)، ولعل ما سوَّغ ذلك في عرف النحاة أن صفة النكرة، إذا تقدمت عليها، أعربت حالا، وذلك من أجل الفصل بين النعت والحال، كذلك الضرورة الشعرية، إذ إنَّ البيت من مجزوء الوافر على هذا الترتيب، ولو تغيَّر الترتيب؛ أي لو ورد على الأصل لانكسر الوزن.

الفصل بين المبتدأ والخبر بالعطف:

قد يفصل الاسم المعطوف الواقع بعد حرف العطف بين المبتدأ والخبر، وهو فصل جائز ومطرد في العربية، قال السيوطي في ذلك[7]:" وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد، نحو: (زيد وعمرو قائم)، فذهب سيبويه، والمازني، والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف، وذهب ابن السراج، وابن عصفور إلى عكسه، وقال آخرون: أنت مخير في تقديم أيهما شئت".

---

(1) انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج(247/2– 250)، انظر شرح الأشموني، ج(10/2 – 14)، انظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج(589/1).

(2) ابن مالك، شرح لتسهيل، ج(249/2)، الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(271/2)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج(501/2).

(3) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(271/2).

(4) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب، ج(1/ 123/2)، ابن مالك، شرح التسهيل، ج(249/2)، الأشموني، شرح الأشموني ج(11/2)، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج(501/2).

(5) انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج(247/2)، انظر شرح الأشموني، ، ج(10/2).

(6) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل، ج(2/ 270)، وورد فيه (لعزة) بدلا من (لمية)، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج(271/2)، الأزهري، شرح التصريح، ج(584/2)، عيد، محمد، النحو المصفى، ص(458).

(7) السيوطي، الهمع ، ج(335/1).

يتبدى لي من خلال ما سبق أنه لا داعي لتقدير خبر للاسم المعطوف؛ وذلك أن الاسم المعطوف، هو في حكم الاسم المعطوف عليه، لا سيما أن الواو الجامعة بينهما تفيد معنى الجمع، والمشاركة، لذلك ضمنا عندما نقول: (زيد وعمرو قائم)، فكأننا نقول: (زيد قائم، وعمرو قائم)، لذلك لا داعي لتقدير خبر للثاني، لأنه في حكم الأول.

الفصل بين المبتدأ والخبر بالمستثنى:

الأصل في المستثنى أن يتأخر عن المستثنى منه؛ لأن جملة الاستثناء تقتضي تقدم المستثنى منه، على المستثنى، هذا ما أفضته لنا القواعد المعيارية، ولكن متى ما ورد خلاف ذلك، كأن يتقدم المستثنى، ويتأخر المستثنى منه، لابد عندئذٍ من نصب المستثنى، ولعل مسوِّغ وجوب نصب المستثنى في مثل هذه الحالة؛ هو التفريق مابين الاستثناء، والبدل، إذ لو أنه لو لم يُعرب على الاستثناء، لوجب أن يعرب بدلاً، والبدل من التوابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع، لذلك كان لابد من الوجه الثاني، وهو النصب على الاستثناء، والمستثنى يفصل في بعض الأحيان ما بين المبتدأ والخبر، ولكن يشترط في هذا الفصل أن يتقدم الخبر، ويتأخر المبتدأ، وهذا النوع من الفصل جائز، ومطَّرد في العربية؛ ولعل السبب في ذلك أن هذا الفاصل ليس بأجنبي عن المعمول، قال محمد محي الدين في حاشية على أوضح المسالك[1]:" وإنما لم يكن في المستثنى المتقدم على المستثنى إلا النصب سواء أكان الكلام موجبا، أم منفيا؛ لأنه لو لم ينصب على الاستثناء، لكان بدلا، إذ لا ثالث لهذين الوجهين، والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع، فيكون تقديم المستثنى مانعا من إعرابه بدلا لهذه العلة، فلم يبق إلا الوجه الآخر، وهو نصبه على الاستثناء". والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها قول الكميت[2]:

ومَــالِيَ إلاَّ آلَ أحمــدَ شِيعــــةٌ ومَا ليَ إلاَّ مَذهبَ الحقِّ مذهبُ.

وموضع الشاهد هنا أن المستثنى (آل أحمد)، وكذلك (مذهب الحق)، فصلا بالتقدم بين المبتدأ، والخبر، في الجملتين (مالي شيعة)، وكذلك (مالي مذهب)، حيث إن الأصل في الكلام أن يكون على النحو الآتي: (مالي شيعةٌ إلا آل أحمد)، و(مالي مذهبٌ إلا مذهب الحق)، ولكن عندما تقدم المستثنى، وتأخر المستثنى منه، وجاء المبتدأ متأخرا عن الخبر، جاز الفصل بين هذين الركنين المتلازمين (المبتدأ، والخبر) بهذا الفاصل، وتجدر الإشارة أن هذا النوع من الفصل يعد جائزا أيضا؛ وذلك أن هذا الفاصل ليس بغريب عن العامل، وهو (إلا)، إذ إن المستثنى هنا معمول لـــ (إلا)، ومتى ما كان الفاصل ليس بغريب عن العامل فيه، عندها يكون الفصل جائزا لا ممنوعا. ويمكن القول كذلك إنَّ مما يسوغ التقديم والتأخير في هذا البيت أنه من الطويل، ولو ورد على الأصل الذي تقتضيه القاعدة المعيارية، بأن يتقدم المستثنى منه على المستثنى، لأدى ذلك إلى خلل في موسيقى البيت، وانكسار وزنه الشعري.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر[3]:

ولَكِنَّما يَمْضي لِيَ الحَوْلُ كاملاً ومَالِيَ إلاَّ الأبيضَيْنِ شَرَابُ.

حيث فُصل في هذا الشاهد أيضا مابين المبتدأ، والخبر (مالي شراب) بـــ المستثنى المتقدم (الأبيضين) على المستثنى منه المتأخر(شراب)؛ ولعل مسوغ ذلك أنه لو لم يعرب مستثنى لكان ينبغي أن يعرب بدلا، والبدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأنه من التوابع، لذلك كان لا بد من إعرابه مستثنى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاز الفصل هنا بين المتلازمين: المبتدأ والخبر بالمستثنى؛ كون المستثنى قد تقدم على المستثنى منه، الذي هو في الأصل خبر المبتدأ، كذلك أن الفاصل هنا (المستثنى) ليس بأجنبي عن العامل فيه (إلا)، لذلك جاز الفصل هنا، كذلك إن هذا البيت، وبهذا الترتيب من الطويل، ولو ورد ترتيبه على خلاف ذلك، لانكسر وزنه.

الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرف، والجار والمجرور:

يتميز الظرف، والجار والمجرور (شبه الجملة) بحرية شبه مطلقة، إذ يفصلان بين كثير من المتلازمات؛ دون منع من العلماء في الغالب؛ ذلك أنهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، حيث يكفل النظام اللغوي في العربية لهما حرية الحركة بالتقديم والتأخير، وقد يكون السبب في ذلك أنهما يعدان فاصلا غير حصين، لذلك فوجودهما غالبا لا يؤثر في المعنى سوى أنه يزيده تأكيدا وقوة، يقول أبو البركات الأنباري في ذلك[4]: "وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه"، وكذلك ابن هشام[5]: "الفصل بالظرف كلا فصل". وقد ورد كثير من الشواهد على اختلاف أنواعها، كان الفاصل فيها شبه جملة، ومن بينها المبتدأ، والخبر، ومثال ذلك قوله تعالى[6]: (يومَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً والأَمْرُ

(1) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(235/2)

(2) البيت للكميت بن زيد الأسدي، انظر الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(234/2، الأزهري، شرح التصريح، ج(549/1)، أبو البركات، الأنباري، الإنصاف، ج(275/1).

(3) هذا البيت لهذيل الأشجعي، من شعراء الحجازيين، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (بيض)، ج(122/7)، حاشية أوضح المسالك، ج(235/2).

(4) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف ج(283/1).

(5) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك (165/2).

(6) سورة الانفطار، آية رقم (19).

يَوْمَئِذٍ للهِ)، فقد فصلت شبه الجملة (يومئذٍ) بين المبتدأ (الأمر)، والخبر شبه الجملة (لله)، ولعل الهدف من وراء الفصل، بين المبتدأ والخبر في الآية، هو تأكيد المعنى، وتقويته في نفس السامع من أن الأمر، والقرار، والتصرف، في ذلك اليوم العصيب (يوم القيامة) لله وحده، لا يشاركه فيه أحد، وكذلك إقرار شدة، وهول، وفخامة ذلك اليوم العظيم[1].

كذلك من الأمثلة التي فصلت فيها شبه الجملة بين المبتدأ، والخبر، قوله تعالى:[2] (والملائكةُ بعدَ ذلك ظَهِيْرٌ)، حيث فصلت شبه الجملة (بعد ذلك) بين المبتدأ (الملائكة)، والخبر (ظهير)، وكان حق شبه الجملة التأخر، لكنها تقدمت، وفصلت بينهما؛ لارتباطها بالملائكة، أو بمعنى السياق القرآني الكلي، فـ (بعد ذلك): أي بعد نصرة الله، وناموسه، وصالح المؤمنين، هناك فوج مظاهر له، وكأنهم يد واحدة على من يعاديه، وإن قلت: (بعد ذلك) تعظيم للملائكة، ومظاهرتهم، وقد تقدمت نصرة الله، وجبريل، وصالح المؤمنين في قوله تعالى[3]: (فإنَّ اللهَ هُو مولاهُ وجبريلُ وصالحُ المؤمنينَ) فنصرة الله أعظم، ومظاهرة الملائكة من جملة نصرة الله، وكأنه فضَّل نصرته –تعالى– بهم وبمظاهرتهم على غيرها من وجوه نصرته –تعالى– لفضلهم على جميع خلقه[4].

وقد يكون الهدف من وراء التقديم لشبه الجملة (بعد ذلك) لتكون فاصلا بين المتلازمين (المبتدأ والخبر)، هو إظهار الأفضلية، فبعد أن ذكر تعالى أنه المعين لنبيه –صلى الله عليه وسلم–، ومولاه الحق، وناصره، ومظهره على كل من ناصره العبادة، ذكر مَنْ يعينه مِنْ مخلوقاته، وأولهم، وأفضلهم هنا هو جبريل –عليه السلام –لما أتاه من القوى، وزاده بسطة في الخلق، فهو خير ناصر بعد الله –عز وجل– لرسول الله – صلى الله عليه وسلم–، فقدم جبريل؛ لأنه أعظم، وأشد بلاء في الدفاع عنه، مع منزلته الرفيعة عند الله تعالى، ثم أتبعه بصالح المؤمنين، وقدمهم في الذكر على الملائكة، مما يشعر بأفضليتهم عليهم، وهذا ما تفيده أيضا لفظة (بعد).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى[5]: (سواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُمْ أَمْ لمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُون)، فقد فصلت شبه الجملة (عليهم) بين المبتدأ، المصدر المؤول المكون من همزة التسوية، والجملة الفعلية، (أأنذرتهم)، وبين الخبر المقدم (سواء)، حيث إن التقدير: (إنذارك، وعدمه سواء)، ولكن عندما تقدم الخبر (سواء)، أصبحت شبه الجملة (عليهم) فاصلا بين المبتدأ المؤخر (أأنذرتهم)، والخبر المقدم (سواء)؛ ولعل الهدف من وراء هذا الفصل بشبه الجملة بين المبتدأ والخبر؛ هو تأكيد المعنى، وتقويته في نفس الرسول –صلى الله عليه وسلم– أي إنذارك لهذه الفئة الضالة عن هدى الله، وعدمه سواء؛ فهم لن يتبعوك، مهما حاولت من السبل لتحقيق ذلك، وكان ابن عباس يرى في تفسير هذه الآية[6] أنها نزلت في اليهود الذين كانوا بنواحي المدينة على عهد الرسول –صلى الله عليه وسلم–؛ توبيخا لهم في جحودهم نبوة محمد –صلى الله عليه وسلم، وتكذيبهم به، وعلمهم به، ومعرفتهم بأنه رسول الله إليهم، وإلى الناس كافة.

الفصل بين اسم (كان) وخبرها بالظرف والجار والمجرور:

يمكن القول: إنَّ ما قيل مسبقا حول الفصل بين المتلازمات بالظرف والجار والمجرور هو نفسه هنا، فقد تفصل شبه الجملة أيضا مابين ركنين أساسيين في الجملة، وهما: اسم كان، وخبرها، إذ إن الأصل فيهما الابتداء والخبر، ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى[7]: (وكان حقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنِيْنَ)، حيث فصلت شبه الجملة من الجار والمجرور (علينا)، بين المتلازمين: اسم كان المؤخر (نصر المؤمنين)، وبين خبرها المقدم (حقا)، والتقدير في ذلك: (وكان نصر المؤمنين حقا علينا)، ولكن لما تقدم الخبر (حقا) وتأخر المبتدأ (اسم كان)، فُصل بينهما بشبه الجملة، قال الأزهري في ذلك[8]: "ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها، إذا لم يتقدم عليها". ولعل مرد هذا الفصل، هو تأكيد الكلام وتقويته من الله –سبحانه وتعالى– فشبه الجملة مرتبطة بالله سبحانه وتعالى، فمعنى الآية كما ورد في الكشاف[9] يفضي إلى تعظيم المؤمنين، والرفع من شأنهم، وتأصيل لكرامتهم، وإظهار لفضل سابقة ومزية، حيث جعلهم مستحقين على الله أن ينصرهم، مستوجبين عليه أن يظهرهم ويظفرهم. ويؤكد هذا المعنى قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–:[10] "ما من امرئ مسلم يرد

(1) الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم ـ بيروت، ط1/1981، ج(20،28).

(2) سورة التحريم، آية رقم (4).

(3) سورة التحريم، آية رقم (4).

(4) الزمخشري، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ط)، 1407 هـ ، ج(567/4).

(5) سورة البقرة، آية رقم (6).

(6) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط1/2001، ج(126/1).

(7) سورة الروم، الآية رقم 47.

(8) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ،ج(242/1).

(9) الزمخشري، الكشاف، ج(484/3).

(10) انظر الحديث في البغوي، الحسين بن مسعود(516هـ)، شرح السنة، تحقيق شعيب الأرناؤوط، و محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت، ط2، 1983، ج(106/13)، انظر الحديث أيضا في الزمخشري، الكشاف، ج(484/3).

عن عرض أخيه إلا كان حقا على الله أن يرد عنه نار جهنم يوم القيامة".

وقد يكون سبب التقديم والتأخير في اسم كان وخبرها هنا؛ للاهتمام به [1] ولتطمئن قلوب المؤمنين، بإزالة الشك منها، في أن الله لا ينصرهم، فأفاد التقديم على ذلك أمرين: الاهتمام، والتطمين.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا قوله تعالى[2]: (فاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ يَوْمَ القِيَامَةِ فِيْمَا كَانُوْا فِيْهِ يَخْتَلِفُونَ)، حيث فصلت شبه الجملة من الجار والمجرور(فيه)- والتي الأصل فيها التأخير- بين اسم كان (الضمير المتصل)، وبين خبرها الجملة الفعلية (يختلفون)، لأن الأصل في التقدير، أن يكون على النحو الآتي: (فالله يحكم بينهم فيما كانوا يختلفون فيه)، ولكن لما كانت شبه الجملة لها حرية التنقل، ويتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، إذ عدها العلماء حاجزا غير حصين، لذلك جاز في هذه الآية، وغيرها أن تتقدم عن مكانها المخصص لها؛ لتكون فاصلا بين ركنين متلازمين، وهما: اسم كان، وخبرها، وقد يكون مرد التقديم والتأخير هنا للأهمية، فبما أن الشيء المختلف فيه بين هاتين الطائفتين (اليهود، والنصارى) أمر ديني محض، لذلك تقدم، ولو كان الأمر المختلف فيه أمرا عاديا كبقية الأمور الدنيوية الأخرى، لما وجب تقدمه بهذه الصورة. فالله سبحانه وتعالى بيَّن[3] في هذه الآية اغترار كل من اليهود والنصارى، بما هم عليه، حيث ادعت كل طائفة منهم أنه لن يدخل الجنة إلا من كان على ملَّتها، كما أخبر الله تعالى عنهم في سورة المائدة[4]، أنهم قالوا: (نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَاؤُهُ)، عندئذٍ أكذبهم الله تعالى بما أخبرهم أنه معذبهم بذنوبهم، ولو كانوا كما ادعوا لما كان الأمر كذلك، وكما تقدم في دعواهم أنه لن تمسهم النار إلا أياما معدودة، ثم ينتقلون إلى الجنة، ورد عليهم تعالى في ذلك، وهكذا قال لهم في هذه الدعوى التي ادعوها بلا دليل، ولا حجة.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر[5]:

ألا يَا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ولَا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ.

موضع الشاهد في البيت أنه فصل بين اسم لا زال المؤخر (القطر)، وخبرها المقدم (منهلا)، بشبه الجملة المتعلقة بالخبر(بجرعائك)، إذ إن التقدير (ولا زال القطرُ منهلا بجرعائك)، وهذا الفصل جائز؛ لما في الجار والمجرور من توسع، على الرغم مما في الشاهد من تقديم وتأخير، يتطلبه الوزن، والقافية، إذ لو ورد البيت على الأصل، لأدى ذلك إلى انكسار الوزن، لأن البيت على مقتضى الترتيب على البحر الطويل، وخلاف ذلك فيه كسر للوزن.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ (كان) قد تفصل بنفسها بين اسمها وخبرها، وهذا لا يتأتى

إلا عندما يكون خبرها من ألفاظ الصدارة، قال الأزهري في ذلك[6]: "وتقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين، إذا عُرِّيت مما يوجب التقدم أو التوسط، أو التأخر". وهذا ليس على إطلاقه، بل باستثناء ليس ودام والمنفي بـــ (ما)[7].

لذلك فعندما يكون خبرها من الألفاظ التي لها حق الصدارة، يجب أن يتقدم عليها، عندئذٍ تكون (كان وأخواتها) فاصلا بين اسمها، وخبرها، من خلال التقديم والتأخير، ومثال ذلك[8]: (أين كان زيد؟) فالخبر حسب الأصل ينبغي أن يأتي متأخرا على النحو الآتي: (كان زيدٌ أين؟) لكنَّ طبيعة القاعدة تفرض تقدم الخبر في مثل هذه الحالة؛ لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، ومثله كذلك: (كم كان مالك؟)[9]، و(كيف كان زيد؟)[10]، و(غلام من كان زيد؟)[11]، وحتى في المثال الأخير، فقد تم تقديم الخبر (غلام) المضاف إلى ما فيه استفهام، وهذا ما أعطاه حق الصدارة، فجعله يتقدم على اسمها.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن من بين الفواصل التي قد تفصل ما بين اسم كان وخبرها، ما يسمى بأسلوب الحصر، ومثال ذلك قوله تعالى[12]: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وتَصْدِيَةً)، فقد فُصِل في هذه الآية ما بين اسم كان (صلاتهم)، وخبرها (مكاء وتصدية)، بشبه الجملة الظرفية (عند البيت)؛ والسبب وراء هذا الفصل، أن السياق فيه حصر، حيث حُصِر اسم كان في خبرها، وهذا مما يجوِّز الفصل بين اسمها وخبرها، ولكن ينبغي التنبُّه إلى أن هذا الفصل بين المتلازمين لم يستوجب التقديم والتأخير للاسم والخبر. وقد يكون المسوغ لتقديم شبه الجملة (عند البيت) لتكون فاصلا بين اسم كان وخبرها، أهمية المتقدِّم، أو لبيان الحال التي

(1) المسيري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص(552).
(2) سورة البقرة، الآية رقم (112).
(3) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط1999/2، ج(384/1).
(4) سورة المائدة، الآية رقم (118).
(5) البيت لذي الرمة، غيلان بن عقبة، ديوانه، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه، مجيد طردا، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ص(202)، الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(213/1)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج(208/1)، الأزهري، شرح التصريح، ج(236/1).
(6) الأزهري، شرح التصريح، ج(244/1)
(7) السيوطي، الهمع، ج(429/1).
(8) الصبان، محمد علي (1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، (د ت ط)، ج(1/ 361).
(9) ابن مالك، شرح التسهيل، ج(332/1).
(10) المصدر السابق،ج (332/1).
(11) المصدر السابق،ج (332/1).
(12) سورة الأنفال، الآية رقم (35).

عليها الكفار، فإذا كان هذا هو حال الكفار في عبادتهم التي لم تتجاوز حد التصفيق، والصفير؛ لخذل النبي (ص)، عن صلاته، عند أقدس بقعة على وجه الأرض لعبادة الله سبحانه وتعالى، وهي (البيت العتيق)، الذي هو أول بيت وضع ليعبد الله فيه، فما بالكم في الأماكن الأخرى؟ فإذا هم لم يراعوا حرمة هذا المكان الطاهر، فهل يراعون حرمة غيره من الأماكن؟!.

الفصل بين اسم إنّ وخبرها بالظرف والجار والمجرور:

أيضا من المتلازمات التي يجوز الفصل بينها بالظرف والجار والمجرور، اسم إنَّ، وخبرها؛ ذلك أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، والأمثلة على ذلك كثيرة وثرَّة، ولا يمكن حصرها، ولكن نكتفي في هذا البحث بالتمثيل من باب التوضيح فقط، ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى في سورة العاديات[1]: (إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيْرٌ)، حيث فُصل بشبه الجملة من الجار والمجرور (بهم)، وكذلك بشبه الجملة الظرفية (يومئذٍ)، اللتين الأصل فيهما التأخير، إذ إن التقدير على الأصل هو: (إن ربهم لخبير بهم يومئذ)، ولكن لمَّا كانت شبه الجملة حاجزا غير حصين، جاز الفصل بها بين اسم إن وخبرها (ربهم) وبين خبرها (لخبير). ومثال ذلك أيضا قوله تعالى[2]: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِ وإِنَّ فَرِيْقاً مِنَ المُؤْمِنِيْنَ لَكَارِهُوْنَ)، فقد فصلت شبه الجملة التي الأصل فيها التأخير (من المؤمنين) بين اسم إنَّ (فريقا)، وبين خبرها (لكارهون)؛ ولعل مرد هذا الفصل هو التخصيص، وكذلك تقوية المعنى وتأكيده في أذن السامع.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى[3]: (إنَّ الله بالناس لرؤوف رحيم)، حيث فُصِل بين اسم (إنَّ) لفظ الجلالة (الله)، وبين خبرها المقرون باللام المزحلقة (لرؤوف رحيم)، بشبه الجملة من الجار والمجرور(بالناس)، وهو فصل جائز؛ لما في شبه الجملة من التوسع مالا يتوافر في غيرها.

الفصل بين اسم (لا) العاملة عمل (ليس) وخبرها:

اتفق النحاة[4] على أن مجيء (لا) عاملة عمل (ليس) قليل جدا، جدا، وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياسا على ما سُمع من ذلك، فذهب سيبويه، وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها، وهو الذي يقتضيه القياس، من قبل أن (لا) حرف مشترك بين الأسماء، والأفعال، ومن حق الحرف المشترك أن لا يكون عاملا. وعلى الرغم من ذلك فإن الظرف والجار والمجرور يفصلان بين متلازميها (اسمها، وخبرها)، ومثال ذلك قول الشاعر[5]:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا ولا وَزَرٌ مما قَضى اللهُ واقيا

فقد فصلت شبه الجملة من الجار والمجرور في الشطر الأول (على الأرض)، والتي حقها أن تتأخر بين اسم (لا) (شيء)، وخبرها (باقيا)، ولكنها قُدِّمت لما لها من خصوصية لا تتوافر في غيرها، من حيث التقدم والتأخر؛ وذلك أنها يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، من خلال أسلوب التقديم والتأخير. وكذلك فصلت في الشطر الثاني من البيت شبه الجملة من الجار والمجرور (مما قضى الله)، بالتقدم عن مكانها بين اسم (لا) (وزر)، وبين خبرها (واقيا)؛ ولعل ما قوى الفصل بين المتلازمين بشبه الجملة؛ أن الترتيب لو ورد على الأصل، لأدى ذلك إلى خلل في البيت، وكذلك إلى انكسار الوزن، فالبيت على البحر الطويل، وعدم التقديم والتأخير في الألفاظ، يؤدي إلى انكساره، وقد يكون سبب التقديم هنا، بيان أهمية المتقدم، من خلال التأكيد على أنه لاشيء باق على وجه هذه البرية، ولا شيء حامٍ من قدر الله تعالى إذا وقع.

الفصل بين اسم (كاد) وخبرها:

من المعلوم لدينا أن هذه الأفعال –كاد، وأوشك، وكرب، المسماة بأفعال المقاربة– تعمل عمل كان وأخواتها، من حيث دخولها على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، شأنها في ذلك شأن كان وأخواتها، لذلك فهي محمولة في العمل على كان وأخواتها، لذا فإن (كان) أصل في العمل، وهذه الأفعال فرع عليها، وبما أن كان وأخواتها يجوز في أسمائها التقدم، والتأخر، والتوسط، فإن مرتبة الفرع لا تقوى إلى مرتبة الأصل، لذلك فهذه الأفعال وأسماؤها، وأخبارها ليس لها الحرية المعهودة في كان، وأخواتها، من حيث التقدم، والتأخر. لذلك فالفصل بين أسمائها، وأخبارها يكاد يكون قليلا؛ لأنها تلتزم منهجا معينا في ترتيب جملتها، ولعل هذا ما أشار إليه عباس حسن[6]: "بأن خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها... وبأنه لا يجوز أن يتوسط بينها، وبين اسمها". ومع ذلك فقد وُجِدت

(1) سورة العاديات، الآية رقم (11).

(2) سورة الأنفال، الآية رقم (5).

(3) سورة البقرة، الآية رقم (142).

(4) انظر في ذلك الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج(267/1)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج(242/1)، الأنصاري، حاشية أوضح المسالك، ج(255/1).

(5) البيت بلا نسبة في الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(1/ 256)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج(243/1)، الأزهري، شرح التصريح، ج(286/1).

(6) انظر حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3/1966،ج(560/1 - 561).

شواهد فصلت فيها شبه الجملة بين أركان هذه الجملة، منها، قول الشاعر[1]:

كَرَبَ القَلبُ مِنْ جَواهُ يَذوبُ حينَ قالَ الوُشاةُ: هندٌ غَضُوبُ

فقد فصلت شبه الجملة (من جواه) بين اسم كاد، (القلب)، وبين خبرها الجملة الفعلية (يذوب)، بالتقديم، والتأخير، وهذا أيضا فصل جائز؛ لأن الفاصل ليس بأجنبي عن العامل (كرب)، إذ التقدير: (كرب القلب يذوب من جواه)، ولكن لما كان للظرف والجار والمجرور من سعة في التقدم والتأخر؛ لذلك جاز أن يفصلا بين هذين المتلازمين، كذلك إن لموسيقى البيت أثراً بيَّنا في هذا التقديم والتأخير، فالبيت من الخفيف، وروده على هذا الترتيب فيه استقرار لموسيقاه، وخلاف ذلك فيه كسر لوزنه.

خلاصة البحث:

أما أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث فهي:

1. من أبرز السمات التي يتميز بها النحو العربي، ارتباط معظم أبوابه بعلاقات تزاوجية متلازمة، كما هو الحال في المبتدأ الخبر، والفعل والفاعل، والنعت والمنعوت، والصلة والموصول، والجار والمجرور... إلخ.
2. لطبيعة العلاقة الرابطة بين الأزواج المتلازمة، دور كبير في عملية الفصل بينها بالتقديم والتأخير، فكلما كانت العلاقة الرابطة بينها قوية، كانت عملية الفصل أكثر صعوبة، كما هو الحال في الأزواج النحوية التي ترتبط فيما بينها برابطتي: الاقتضاء، والمجاورة في آن واحد، كالنعت والمنعوت، والصلة والموصول، والجار والمجرور، حيث إن الفصل بين هذه الأزواج صعب جدا؛ لأن وجود الأول يُلزم وجود الآخر، ولا يتم المعنى إلا بوجودهما معا، أما إذا كانت العلاقة بين الأزواج النحوية علاقة اقتضاء فقط، أي أن وجود الأول يقتضي وجود الأخر، ولا يُلزم به، عندئذٍ تكون عملية الفصل بينهما أيسر، وأسهل، منها في النوع الأول، كما هو الحال بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، إذ إن المعنى يتم لو وجد أحدهما دون الآخر.
3. لطبيعة الفاصل دور كبير أيضا في عملية الفصل، فإذا كان الفاصل ليس بأجنبي عن العامل كانت عملية الفصل أيسر وأسهل، وكان الفصل جائزا، أما إذا كان الفاصل أجنبيا، كانت عملية الفصل معقدة، وكان الفصل غير جائز.
4. الأصل في الأزواج النحوية الاتصال، والترابط دون الفصل بينها، وهذا ما تقتضيه القاعدة المعيارية، ولكن قد يطرأ طارئ يغير هذا الأصل لعلة ما، من خلال التقديم والتأخير في هذه الأزواج، والفصل بينها، دون المساس بالمعنى.
5. إن كثيرا من حالات الفصل التي تنشأ بين المتلازمات النحوية، ما هي في حقيقتها إلا عملية تقديم وتأخير لبعض عناصر الجملة على بعض، مما ينجم عنها الفصل بين هذه المتلازمات، وهذا ما يعطي دليلا قويا على سعة اللغة العربية، وقوتها، ومرونتها، وعدم جمودها.
6. لابد من وجود الفصل بين بعض المتلازمات؛ لأن عدم وجوده يحدد اللغة ويقيدها، ويحصرها في أزواج متلازمة فقط، وخاصة أن الجملة لا تتكون من متلازمين فقط، فمثلا الجملة الاسمية لا تتكون من مبتدأ وخبر متصلين، ومترابطين فقط، بل إن وجودها ضروري مع ما يأتي بينهما من ألفاظ؛ لفتح المجال للحرية التعبيرية غير المحدودة، بعكس الأزواج الأخرى التي إن فُصل بينها، كالصلة والموصول، والنعت والمنعوت، فإنه يحدث خلل في ترابطها، لاسيما أنه لا يُكتفى بهما في السياق، بل يحتاجان إلى متممات أخرى لإتمام المعنى.
7. إنَّ كثيرا من عمليات الفصل بين الأزواج النحوية، تقتضيها الموسيقى الشعرية للبيت، إذ لو لم تتم عملية التقديم والتأخير، لانكسر الوزن.

المراجـــــــع:

[1] الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1/ 2001.

[2] الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة، ط1/ 2000.

[3] الأشموني، أبو الحسن نور الدين (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1/1998.

[4] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، صيدا – دمشق، (د ت ط).

[5] الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام(761هـ)، أوضح المسالك، دار الجيل، بيروت، ط5/1979، وطبعة المكتبة العصرية، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا – بيروت، 2005.

(1) البيت لهدبة بن خشرم العذري في سيبويه، الكتاب، ج(159/3) الأزهري، شرح التصريح، ج(283/1)، وبلا نسبة في الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(281/1).

[6] البغوي، الحسين بن مسعود(516هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق – بيروت، ط2،(د ت).

[7] الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر(417هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي – بيروت، (د ت ط).

[8] الجرجاني، علي بن محمد بن علي(816هـ)، كتاب التعريفات، ط1، (دت)، دار الفكر العربي – بيروت.

[9] ابن جني، أبو الفتح بن عثمان (392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، (د ت ط).

[10] الجوهري، إسماعيل بن حماد (393هـ)، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين – بيروت، ط1990/4.

[11] حرب، طلال، شعر عمرو بن كلثوم، إعداد: طلال حرب، دار العالمية، بيروت، ط1993/1، ص(40).

[12] حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط2000/2.

[13] حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط1966/3.

[14] الخزاعي، دعبل بن علي، الديوان، تحقيق: إبراهيم الأميوني، منشورات محمد علي بيضون، دار الفكر العلمية، بيروت – لبنان، ط1(دت).

[15] الخوالدة، صالح محمد شتيوي، التقديم والتأخير في الجملة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، 2009.

[16] ذو الرمة، غيلان بن عقبة، الديوان، شرح الخطيب التبريزي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، (د ت).

[17] رضا، محمد، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، (د ت ط).

[18] الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني(1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، (د ت ط).

[19] الزمخشري، العلامة جار الله أبو القاسم(538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ط)، 1407هـ.

[20] ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل(316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1988/3.

[21] سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر(180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1983/2.

[22] السيوطي، جلال الدين (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1998/1.

[23] الشافعي، محمد بن علي الصبان(1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1997/1.

[24] الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم – بيروت، ط1/ 1981م.

[25] الصبان، محمد علي(1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، (د ت ط).

[26] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، جامع البيان عن تأويل القرآن العظيم، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث، بيروت – لبنان، ط2001/1.

[27] عبابنة، يحيى القاسم، تطور المصطلح النحوي، ط1، جدارة، عمان.

[28] ابن العبد، طرفة، الديوان، دار صادر، بيروت، 1980، (د ط).

[29] عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب – القاهرة، (د ت ط).

[30] ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين(769هـ)، شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط)، 2001.

[31] عكّاوي، رحاب، شرح ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، شرح وتحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر، بيروت، ط1996/1، ص(109).

[32] العكبري، أبو البقاء(616هـ)، اللباب في علل الإعراب والبناء، تحقيق: غازي مختار ظليمات، دار الفكر، دمشق، ط1995/1.

[33] علي، عبد العزيز موسى، الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، بحث مقدم لمجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد/1.

[34] عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، (دت)، عالم المعرفة.

[35] عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب – القاهرة، (د ت ط).

[36] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس(395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، (د ت ط).

[37] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس(395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د ط)، 1979.

[38] الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،القاموس المحيط، (د ت ط).

[39] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط1999/2.

[40] الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(1094هـ)، الكليات، تحقيق:عدنان درويش، ومحمد المصري، ط2، (دت)، بيروت.

[41] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الجياني الأندلسي(672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2001/1.

[42] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الجياني الأندلسي(672هـ) شرح الكافية الشافية، تحقيق: محمد علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2000/1.

[43] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د ت ط).

[44] المسيري، منير محمود، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، مكتبة وهبة – القاهرة، ط2005/1.

[45] مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، (دت ط).

[46] مطلوب، أحمد، بحوث لغوية، دار الفكر، عمان، (د ت ط).

[47] أبو المكارم، علي، التفكير النحوي، مطابع دار القلم، بيروت – لبنان، (د ت ط).

[48] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1/(د ت ط).

[49] النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1977، (د ط).

[50] الهاشمي، السيد أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ط1980/3.

[51] ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء الموصلي(643هـ)، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2001/1.

Cases of Permissible Seperation between Syntactic Collocations by Pre-positioning and Post-positioning of Subject and Predicate and their Origin as an Example

Dr. Saher Hamad Meslem Al- Garalleh

Department of Arabic, Faculty of Arts, Zarqa University, Jordan

Abstract: *The study aims at investigating the permissible cases of violating syntactic elements word order in the Arabic sentence by means of syntactic movement. Such syntactic movement can influence the syntactic elements. Typically, there is a prescribed word order for these elements for example; the verb must occur initially, followed by the subject then the object. In the nominal sentence, the subject must precede the predicate. However there might be cases, where an element could precede or follow anther in order to create a different shade for the sentence.*

Keywords: *Words order, fixed word order, syntactic correlations, subject and predicate.*

Received March 27, 2013; Accepted August 14, 2013